ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 2250-2272 .

الأمن الإنساني وتحديات جائحة كورونا (COVID-19)

Human Security and the challenges of the Corona Pandemic (COVID-19)

عبيدي محمد*
جامعة عمار ثليجي – الأغواط - الجزائر
mo. abidi@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022-02-05 تاريخ قبول المقال: 2022-02-14 تاريخ نشر المقال2022-03-31

الملخص:

كشف فيروس كورونا المستجد المعروف اختصارا بـ COVID-19 ، الذي ظهر في 29 ديسمبر 2019 بمدينة ووهان الصينية، عن أزمة إنسانية واسعة النطاق،متعددة الأبعاد والآثار، صحيا،اقتصاديا واجتماعيا. أزمة غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، بالنظر لامتدادها الجغرافي والزمني وشمولها لكافة بلدان العالم دون استثناء، وقد كانت لها تداعيات بالغة الأثر على مكونات وأبعاد الأمن الإنساني لاسيما: الأمن الصحي، الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي، الأشد تأثرا بهذا الفيروس الفتاك وبالتدابير الاحترازية والوقائية المتخذة للحد من تفشيه وسياسات الإغلاق الشامل والحجر المنزلي وتعطيل النشاطات الاقتصادية المنتهجة عبر كافة البلدان لاسيما خلال سنة 2020 .

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني – جائحة كورونا – كوفيد 19– الأمن الصحي – الأمن الاقتصادي – الأمن الغذائي

Abstract: The emerging coronavirus, known as COVID-19 for short, which appeared on December 29, 2019 in the Chinese city of Wuhan, revealed a large-scale humanitarian crisis, with multiple dimensions, health, economic and social impacts. A crisis unprecedented in contemporary history, given its geographical and temporal extension and its inclusion in all countries of the world without exception, and which has had profound repercussions on the components and dimensions of human security, in particular : the health security, food security and economic security most affected by this deadly virus and the precautionary and preventive measures taken to limit the spread of the virus, its appearance, its complete closure policies, its home quarantine and the disruption of economic activities in all countries, especially in the year 2020.

Keywords: Human security - Corona pandemic-COVID-19- health security- economic security - food security

مقدمة: يرتكز الأمن الإنساني على نهج محوره الإنسان، يستهدف حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر والتصدي للتهديدات الناشئة في كل مكان عبر العالم وفي كل الظروف والأوقات، وصون حياتهم وحرياتهم وكرامتهم وضمان سبل عيشهم ورزقهم، من خلال حمايتهم من التهديدات الأوسع انتشارا والأشد خطورة ومن الأوضاع الحرجة والمتفشية .[1]

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 2250-2272 .

إن فيروس كورونا المستجد Covid-19، الذي انتشر عبر كافة دول العالم وخلف منذ ظهوره في 29 ديسمبر 2019 و حتى نهاية عام 2021 مئات الملايين من الضحايا، يشكل أشد هذه الأوضاع الحرجة تأثيرا وتفشيا وفتكا وتهديدا للأمن الإنساني وتحديا للدول، منذ مطلع هذه الألفية، مما حدا بالمنظمة العالمية للصحة لتصنيفه كإحدى أكبر الجوائح[2]، التي عرفتها البشرية والأكبر منذ مطلع هذه الألفية الثالثة.

فيروس له قدرة خارقة على التحول والتحور السريع والتربص بحياة ملايين البشر وسلامتهم البدنية والتأثير المباشر وغير المباشر على أمنهم الصحي و الغذائي والاقتصادي والحد من حرياتهم وحقوقهم التي طالما كانوا يتمتعون بها. وساهمت سرعة انتشاره داخليا وعبر كافة بلدان العالم في إلحاق الضرر باقتصاديات الدول والشركات والنظم الصحية، التي واجهت خطر الانهيار وعدم القدرة على تحمل الآثار المتفاقمة و الممتدة عبر الزمان والمكان، لاسيما في البلدان النامية .

أمام هذا الوضع الحرج، وبالنظر لنطاق وحدة وشدة هذه الجائحة وسرعة انتشارها وعجز الدول – بما فيها المتطورة – بكل ما تمتلكه من قدرات لوجستيكية وتكنولوجية ومنظومات صحية وكفاءات بشرية، فإن التحدي الذي يواجه هذه الدول والإنسانية جمعاء هو في مدى قدرتها على التحمل والتكيف مع هذه الجائحة، التي كانت لها تداعيات شاملة ومتفاوتة الشدة على مكونات الأمن الإنساني، و أدت إلى شل مجالات حيوية واسعة النطاق و خلفت آثارا وتكاليف بشرية و مادية باهظة. ووضعت الدول أمام تحدي التوفيق بين تلك التدابير القسرية التي اتخذتها لاحتواء خطر هذه الجائحة والتصدي لها وكبح تفشيها، حفاظا على أمن الناس وسلامتهم. و بين طمأنة مختلف شرائح المجتمع وتهدئة روع ملايين العمال والإجراء ممن فقدوا مصادر رزقهم جراء انتهاج سياسة الإغلاق الشامل وتقييد حرية النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وحركة النقل والتنقل.

على ضوء ما سبق فإن هذا البحث يستهدف إبراز مفهوم الأمن الإنساني ومكوناته و مدى تأثره بالجوائح الأشد فتكا بما فيها جائحة كورونا (Covid-19). ولبلوغ هذا الهدف فقد انطلقنا من الإشكالية التالية : **إذا كان الأمن الإنساني يستهدف صون الجوهر الحيوي للناس و حمايتهم من كافة التهديدات الحرجة، فما هي أبرز تداعيات الجوائح الأشد فتكا على مكونات الأمن الإنساني ؟**

وقد اعتمدنا المنهج الوصفي، لمعالجة هذه الإشكالية، و قسمنا الموضوع إلى مبحثين، نتناول في الأول المقاربة المفاهيمية للأمن الإنساني، ونرصد في الثاني، الجوائح الأشد فتكا بالبشرية منذ القرن الرابع عشر وتداعيات آخر هذه الجوائح (فيروس كورونا المستجد Covid-19) على مكونات الأمن الإنساني.

المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية للأمن الإنساني

نتناول في هذه المقاربة، مجموعة من العناصر المرتبطة بمفهوم الأمن الإنساني، إرهاصاته، قيمه، مبادئه، نطاقه ومكوناته (أبعاده) الأساسية :

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

لم يكن مفهوم الأمن الإنساني واضحا ومحددا ولم يكن محل اهتمام المجتمع الدولي كما لم تكن مكوناته معلومة إلا في نهاية القرن الماضي، حينما ظهر هذا المفهوم رسميا ولأول مرة في تسعينيات القرن الماضي[3]، فماذا يقصد بهذا المفهوم وما هي خصائصه، مكوناته والقيم التي يرتكز عليها ونطاق تطبيقه وبداية ظهوره والاهتمام به ؟

الفرع الأول: تعريف مفهوم الأمن الإنساني وإرهاصاته: في رؤية أتسمت بالتركيز على ربط أمن الإنسان بما ينبغي أن يتمتع به الناس من حرية، عرفته لجنة أمن الإنسان، بأنه : " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته . فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية – تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة . ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة (القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق). ويعني استخدام العمليات التي تُبنى على مَواطن قوة الناس وتطلعاتهم. ويعني إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معا الناس، لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة . وجوهر الحياة الحيوي هو مجموعة حقوق وحريات أولية يتمتع بها الناس. ويتفاوت بين الأفراد والمجتمعات ما يعتبره الناس حيويا، أي ما يعتبرونه جوهريا للحياة وحاسم الأهمية ".[4]

وتعتبر كندا من أوائل من اهتم بمفهوم الأمن الإنساني، حيث ترى أن " أمن الإنسان يَعني سلامة كل الناس من التهديدات العنيفة وغير العنيفة . وهو حالة أو وضع ينعم فيه الإنسان بالحرية من التهديدات المنتشرة التي تتهدد حقوق الناس وسلامتهم بل وأرواحهم" . [5]

كما تعتبر اليابان أيضا من الدول القليلة التي اهتمت بتطوير مفهوم للأمن محوره الإنسان. وترتكز رؤيتها لهذا المفهوم على البعد الاقتصادي أو التنموي دون إهمال الأبعاد الأخرى. وهي ترى أن الأمن الإنساني قابل للتحقيق في حالة واحدة، وهي عندما يتحرر الناس من الحاجة والخوف. وعليه فإن الأمن الإنساني وفق الرؤية اليابانية، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اشتمل على الحماية والتمكين معا، حماية الناس من الأخطار التي تهددهم، وتمكينهم بمساعدتهم على الحصول على احتياجاتهم المستقبلية [6] .

ومن جهتها اهتمت الأمم المتحدة بهذا المفهوم، حيث واسترشادا بالفقرة 143 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 1/60، المتضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 والقرار رقم: 291/64، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بمتابعة هذا القرار والمناقشات الرسمية التي أجراها رئيس

الجمعية العامة بتاريخ 4 جوان 2012 حول مفهوم الأمن الإنساني، اعتمدت الجمعية العامة قرارا جاء فيه " ... أن مفهوم الأمن البشري يشكل نهجا لمساعدة الدول الأعضاء على استجلاء التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها وتنال من سُبل رزقها وكرامتها والتصدي لها... " .[7]

وإذا كانت الدول الأعضاء تقر بأن مفهوم الأمن الإنساني ما يزال قيد المناقشة إلا أنها تبنت أرضية مشتركة تمثل توافقا في وجهات النظر حول هذا المفهوم، مؤكدة على أن أي فهم مشترك لمفهوم الأمن الإنساني ينبغي أن ينطوي على مجموعة من العناصر نلخص أهمها فيما يلي:[8]

– حق الشعوب في أن تعيش في حرية وكرامة بعيدا عن الفقر واليأس . وحق كافة الأفراد لاسيما الضعفاء منهم في التحرر من الخوف والفاقة وفي أن تتاح لهم فرصا متساوية لتمكينهم من التمتع بكافة حقوقهم وتطوير قدراتهم البشرية على أحسن وجه .

– إعمال الأمن الإنساني يستوجب اتخاذ إجراءات وقائية، شاملة ومناسبة لسياقات محددة تجعل من الإنسان محورا لها وتستهدف حماية وتمكين كل من الأفراد والمجتمعات على حد سواء .

– يؤكد الأمن الإنساني على الترابط الموجود بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، وبعدم التمييز بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية .

– الحكومات هي المسؤولة عن ضمان حقوق شعبها في الحياة والكرامة وسبل تحصيل الرزق وعليها أن تعمل على تحقيق ذلك . ومن جهته يتولى المجتمع الدولي تكملة هذا الدور والاستجابة لطلب الحكومات بإسنادها وتقديم الدعم اللازم لها، ليتسنى لها تعزيز قدراتها على مواجهة الأخطار القائمة والمتوقعة . فالأمن الإنساني يستوجب المزيد من التعاون والشراكة بين الحكومات والفاعلين الآخرين من منظمات دولية، إقليمية ومجتمع مدني .

الفرع الثاني: خصائص الأمن الإنساني، قيمه ومبادئه: مقارنة بالخصائص المميزة لحقوق الإنسان فإن خصائص الأمن الإنساني تتشابه معها إلى حد كبير. فأمن الإنسان على غرار حقوق الإنسان كلاهما يتمحور حول الإنسان، عالمي الأبعاد، مترابط، يتطلب وقاية مبكرة، [9] وغير قابل للتجزئة .[10] أما من حيث القيم والمبادئ الأساسية لهذا المفهوم فهي تتلخص في الآتي : [11]

– الأمن الإنساني ليس بديلا لأمن الدول بل أن كل منهما يكمل الآخر وغياب الأمن الإنساني من شأنه الإخلال بأمن الدولة والعكس صحيح .

– الأمن الإنساني مفهوم مترابط بين عناصر كل من: الأمن، التنمية وحقوق الإنسان، هذه العناصر التي تشكل اللبنات الأساسية لبنائه ومن ثمة بناء الأمن القومي .

– يستهدف الأمن الإنساني، التصدي للتهديدات القائمة والناشئة في كل مكان عبر العالم، بضمان بقاء الأشخاص وسبل عيشهم وكرامتهم، ومن خلال حماية الناس وتمكينهم تحقيقا للتنمية والاستقرار والتطور البشري .

– يسعى الأمن الإنساني إلى تعزيز الحلول المستمدة من الواقع المحلي والاعتماد على تعزيز قدرات الشعوب والحكومات على تنمية طاقاتها الكامنة من أجل العيش بكرامة .

المطلب الثاني: نطاق ومكونات الأمن الإنساني

بعد أن استعرضنا في المطلب الأول مفهوم الأمن الإنساني، خصائصه، قيمه والمبادئ التي يقوم عليها، نتناول في هذا المطلب نطاقه ومكوناته الأساسية :

الفرع الأول: نطاق الأمن الإنساني: يقتضي الإعمال الصحيح لمفهوم الأمن الإنساني، تحديد نطاقه واعتماد نهج يقوم على تفعيل مجموعة من الآليات والتدابير، وردت الإشارة إليها في تقريري الأمين العام للأمم المتحدة الأول والثاني المتعلقين بمفهوم الأمن الإنساني نوجزها فيما يلي: [12]

– رغم النطاق المحدود للأمن الإنساني، مقارنة بشمولية السياسات العامة وأهدافها المحددة بدقة التي يمكنها تمييز التهديدات الأوسع انتشارا والأشد خطورة والتحديات المحلية التي تعترض الأمن الإنساني، كعدم توفر الفرص أو الموارد وتحديات أخرى عبر وطنية، كالأزمات الاقتصادية والمالية والتغير المناخي والجائحات ، إلا أن مراعاة نطاق الأمن الإنساني ضروري لصياغة التوصيات الخاصة بالسياسات والعمليات وتكييفها مع سياقات محددة .

– يستند مفهوم الأمن الإنساني على ركيزتين أساسيتين، تعززان بعضهما بعضا وتشكلان قوة تطبيق هذا المفهوم، هما: الحماية والتمكين للناس. لما لهما من دور في الوقاية من آثار انعدام الأمن والتخفيف من حدتها والمساهمة في إقامة عقد اجتماعي وتوطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع . علاقة تقوم على وجود آليات مؤسسية وعمليات ومعايير تضمن التدرج من القمة إلى القاعدة، أساسها الحوكمة الرشيدة، برامج للحماية الاجتماعية وآليات للإنذار المبكر. ومن القاعدة إلى القمة من خلال مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية في تعريف وإعمال حرياتهم الأساسية .

– يهتم الأمن الإنساني، بالحريات الأساسية التي تكتسي طابعا عالميا والمتمثلة في تلك الحريات التي تكفل بقاء البشر وعيشهم وكرامتهم وأسبقيتها على باقي الحريات. مع مراعاة عدم التمييز بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية .

– يأخذ الأمن الإنساني، بعين الاعتبار، التفاوت بين البلدان وحتى داخل البلد الواحد، ومن زمن إلى آخر، في أوضاعها وظروفها، لاسيما التهديدات التي تتجاوز إمكانيات هذه البلدان . ويعتمد على تفعيل التعاون الدولي لإيجاد الحلول الملائمة لها والحد من تأثيرها على البشر .

– التعاون الدولي لتحسين قدرات الشعوب والحكومات لمواجهة التهديدات الأوسع انتشارا، التي تتجاوز قدراتها في السيطرة عليها وتخفيف آثارها والحد من تحولها إلى مشكلات اشد استفحالا .

– تحديد احتياجات السكان المهددين في بقائهم وسبل رزقهم وكرامتهم، ومعالجتها معالجة شاملة. وتحديد الأولويات، بالاستناد إلى الاحتياجات الحقيقية للشعوب والحكومات. والكشف عن التباينات المحتملة بين السياسات والاستجابات، على جميع المستويات المحلية، الإقليمية والدولية .

– التقييم الشامل والملائم، حسب كل سياق لحالات انعدام الأمن الإنساني، والتهديدات التي تواجهها الشعوب والحكومات والتي من شأنها الإخلال بأمن ورفاه الفرد والمجتمع، فالأمن الإنساني إذن يمثل الإطار السياساتي العملي والحيوي الملائم لمواجهة هذه التهديدات .

– الأسباب الجذرية للتهديدات واسعة الانتشار، والشاملة لمجالات عدة، سواء أكانت داخلية أم خارجية، والتي من شأنها التأثير على الحريات الأساسية لبقاء الناس، لاسيما الفئات الأضعف (التحرر من الخوف، التحرر من الفاقة، وحرية العيش بكرامة)، وقدرات الشعوب والحكومات واحتياجاتها الحقيقية وأوجه القصور.

– الحفاظ على الأمن الإنساني يقتضي اتخاذ تدابير وقائية واستباقية ووضع آليات للإنذار المبكر حيال التهديدات القائمة والناشئة للتخفيف من آثارها وتفادي ظهور تهديدات جديدة مستقبلا .

– يُلفت مفهوم الأمن الإنساني، انتباه الأفراد والشعوب إلى التهديدات والأحداث المأساوية، التي قد يتعرضون لها، والتي من شأنها أن تتسبب ليس في تقويض جهود سنوات من التنمية فحسب، بل تؤدي إلى الحرمان وانعدام الأمن و خلق بيئة أكثر توترا وانتهاكات أمنية على نطاق واسع داخليا وبين الدول. وتحسبا لمثل هذه الأوضاع المأساوية، يسعى الأمن الإنساني للحيلولة دون اندلاع تهديدات مستقبلية والتخفيف من حدتها مما يُؤهله لأن يلعب دورا مؤثرا، في استتباب الأمن على المستوى الوطني وتكريس الاستقرار على الصعيد الدولي .

– يشكل الأمن الإنساني باعتباره مفهوما مرنا وواسعا، إطارا حيويا للكشف عن أوجه الاختلاف بين السياسات المحلية، الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بتحديد احتياجات المجتمعات المتضررة، والناس المعرضين للضغوط، ويساهم في ترتيب الاحتياجات، حسب درجة الأولوية محليا، وضبط الاستراتيجيات المستقبلية، بناء على هذه الاحتياجات .

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 2250-2272 .

– يركز الأمن الإنساني على التهديدات المتشابكة مما يتطلب الاستفادة من موارد وخبرات مختلف الجهات الفاعلة بمنظومة الأمم المتحدة والقطاعين العام والخاص، على الصعيد المحلي، الوطني، الإقليمي والدولي .

– يساعد تحسن حالة الأمن الإنساني، في التأثير الإيجابي في الحياة اليومية للناس، مما يتيح تحقيق نتائج ملموسة، تعزز شرعية ما تتخذه الحكومات والعناصر الفاعلة الأخرى من إجراءات .

الفرع الثاني : مكونات الأمن الإنساني: حدد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 سبعة مكونات أساسية للأمن الإنساني . وتعد هذه المكونات مترابطة إلى حد كبير، وأي تهديد لأحدها من شأنه التأثير على الباقي .[13]

وفيما يلي نستعرض هذه المكونات السبعة، بإبراز المقصود من كل منها، وعلاقتها بالسياق العام لمفهوم الأمن الإنساني المشار إليه أعلاه :

أولا / الأمن الشخصي: يمثل الأمن ضد العنف الجسدي بدون أدنى شك، العنصر الأول للأمن الإنساني في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، فحياة الناس تعد وعلى نحو متزايد هدفا للعنف المفاجئ وغير المتوقع .[14]

وبالاستناد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أن " لكل فرد حق في الحياة والحرية وسلامة شخصه "[15]، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي ينص على أن " لكل إنسان حق في الحرية وفي الأمن على شخصه ... ".[16] يصنف الأمن الشخصي كحق من الحقوق الإنسانية .

ويعد من الحقوق المدنية، المكفولة لكل إنسان بغض النظر عن جنسه، لونه، عرقه ومعتقده. وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المقصود بالأمن الشخصي بالنظر إلى غايته، وهي حماية الإنسان من المخاطر التي تهدد حياته، حريته وصحته الجسدية الناتجة عن الأعمال الإجرامية، الإرهاب، الحروب والنزاعات الإثنية والطائفية والعنف الجسدي الذي تتعرض له النساء، وسوء معاملة الأطفال، وأشكال التعذيب الجسدي التي تُمارسها المصالح الشرطية والأمن العسكري.

وفي تقديرنا فإن الحماية من المخاطر المهددة لحياة الناس، حرياتهم وسلامتهم الجسدية التي تشكل مفهوم الأمن الشخصي وغايته، يمكن أن تشمل أيضا تلك التهديدات الناجمة عن الجوائح والأوبئة الأشد فتكا بالبشرية، والتي تُعرض الأمن الشخصي للخطر، فهي لا تقل خطورة عن الحروب و الإرهاب وغيرهما من أعمال العنف والتعذيب التي يمكن أن تودي بحياة الناس .

ثانيا / الأمن الصحي: يستمد الأمن الصحي، أساسه من الحق في الصحة، المنصوص عليه في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث جاءت المادة 1/12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية لتؤكد على"...حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية والعقلية ". [17]

فالتمتع بالصحة الجيدة، تجعل الناس يشعرون بالأمن والكرامة والقدرة على ممارسة الخيارات والتخطيط للمستقبل، وهي شرط مسبق لأي استقرار اجتماعي. فالأمراض المُعدية إذا ما تفشت في مجتمع، وغيرها من الأزمات الصحية، من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع.

إذن يشكل الأمن الصحي، أحد الأبعاد الأساس لأمن الإنسان، وحماية الناس من الأمراض المُعدية والوقاية منها والمحافظة على الأرواح والحق في الحياة، هي لب الأمن، ذلك أن الوفيات التي يمكن الوقاية منها والمرض والإعاقة، تمثل التهديدات الحرجة لأمن الناس. وينبغي التنويه إلى أن الصحة لا تتوقف على مجرد انعدام المرض بل هي كل متكامل، يشمل السلامة الجسدية والعقلية والاجتماعية والنفسية والثقة بالمستقبل.[18]

ثالثا / الأمن الغذائي: أبرز مؤتمر القمة العالمي للغذاء لعام 1996 تعريفا للأمن الغذائي يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية، يشترط توفرها لضمان أمن غذائي وهي :

- أن يكون الغذاء متوفرا في جميع الأوقات والظروف كميا ونوعيا.
- أن يكون باستطاعة الناس كافة، الوصول إلى الغذاء ماديا واقتصاديا .
- أنه لا يكفي أن يكون الغذاء متوفرا باستمرار وكافيا لسد الحاجيات، بل لا بد أن يكون آمنا ومغذيا ومحققا للنتائج المرجوة منه .

إذن يتحقق الأمن الغذائي، وفقا لرؤية وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، عندما " يتمكن البشر كافة في جميع الأوقات من الوصول اقتصاديا واجتماعيا وماديا إلى أغذية كافية، آمنة ومغذية تستجيب لحاجياتهم التغذوية ورغباتهم الغذائية، والتي تمكنهم من أن يعيشوا حياة نشطة وصحية" [19].

هذا التعريف يتكامل مع ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المتعلق بالحق في الغذاء، بالتأكيد على " حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية " .[20] الجوع الذي ينبغي الاستعجال في اتخاذ ما يكفي من التدابير وطنيا وإقليميا ودوليا للقضاء عليه، باعتباره يشكل إهانة وانتهاكا لكرامة الإنسان. [21]

ويندرج ضمن المفهوم الواسع للأمن الغذائي، الأمن المائي، فهو أحد أهم محدداته بالنظر لانعكاساته الخطيرة على أمن الإنسان، فالجفاف وشح الموارد المائية، من شأنهما تهديد الأمن الغذائي، الذي لا يكتمل إلا إذا كان نصيب كل إنسان من المياه العذبة يتراوح بين 50 لتر و 100 لتر في اليوم،

لتأمين احتياجاته الأساسية. على ألا يقل الحد الأدنى من الماء الذي ينبغي توفيره لكل فرد، عن كمية تتراوح بين 20 لتر و 25 لتر في اليوم[22] . ودونها يمكن أن يكون الإنسان في حالة فقر مائي . ووفقا لتقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم، فإن المياه تلعب دورا في التنمية وتوفير فرص العمل والنمو الاقتصادي بحيث أن أكثر من ثلاثة أرباع فرص العمل(78 في المائة) مرتبطة بالمياه .[23]

رابعا / الأمن البيئي: يرى "ميشال فريديريك" أن الأمن البيئي يشمل ثلاثة عناصر أساسية :[24]

- استغلال الموارد المتجددة وغير المتجددة بشكل مستدام.
- حمايــة عناصر الهواء والماء والتربة حتى لا يتسبب التلوث في عرقلة عملية التجدد الطبيعي .
- تقليل أخطار الأنشطة الصناعية إلى أدنى حد .

فالتغيرات المتوقعة على غرار تلك التي تم رصدها في أنماط الطقس ذات العلاقة بالاحتباس الحراري، يمكن أن تُخلف اثأرا واضحة على أمن البيئة، ومن ثمة، أمن الإنسان، تتمثل فيما يلي: [25]

- تقلص المساحات المغطاة بالثلوج والجليد البحري، وارتفاع درجة حرارة الماء ومستوى البحر.
- توسع المساحات المتأثرة بالجفاف وغزارة الأمطار واشتداد الأعاصير المدارية.
- زيادة تواتر موجات الحر ودرجات الحر القصوى .

إذن هذه التغيرات المناخية، من شأنها التأثير على الأمن البيئي و تهديد حق الإنسان في التمتع ببيئة سليمة، صحية ومستدامة، ذلك أن سلامة البيئة هو شرط مسبق للتمتع بحقوق الإنسان.[26] وكل تقصير أو لامبالاة أو حتى تأخير في اتخاذ التدابير الوقائية، من شأنه تهديد أمن الإنسان وأمن الكوكب معا.

خامسا / الأمن الاقتصادي: تتفق معظم تعريفات الأمن الاقتصادي، على أنه يعني امتلاك الناس للوسائل المادية التي تجعلهم يعيشون حياة مستقرة وآمنة. ويرى الكثيرون أن امتلاك الإنسان لما يكفي من المال لإشباع حاجياته الأساسية من غذاء وكساء ودواء ومأوى وتعليم . هو المؤشر على الشعور بالأمن الاقتصادي. [27]

إن هذا الرأي، هو تأكيد لما أورده تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الذي أكد أن الأمن الاقتصادي يفترض ضمان حد أدنى من الدخل، الذي يأتي عادة إما كأجر من عمل منتج، وإما كمعونة يمكن عند الضرورة أن تدفعها السلطات العامة لبعض الفئات المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية. [28]

سادسا / الأمن المجتمعي: يتحقق أمن الناس المجتمعي بانتمائهم للجماعة، الأسرة أو المجموعة الإثنية أو العرقية. هذا الانتماء يمنحهم هوية ثقافية ومجموعة مطمئنة من القيم ويؤمن لهم مساعدة عملية. كما يوفر نظام الأسرة الممتدة أيضا حماية الفئات الأضعف من أعضائها. [29]

سابعا / الأمن السياسي: يرتبط مفهوم الأمن السياسي بحق الناس في أن يعيشوا في مجتمع يحترم حقوقهم الأساسية كبشر، وهو واحد من أهم جوانب الأمن الإنساني. ولعل من ابرز التهديدات للأمن السياسي، ممارسة القمع السياسي، الاختفاء القسري، الاعتقالات السياسية، التعذيب، الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان والمعاملة السيئة والمُهينة، التي تقوم بها أجهزة الدولة الأمنية ضد مواطنيها، لاسيما في أوقات الشدة والاضطرابات السياسية، حيث تعمد الحكومات اللجوء إلى تقييد الحريات السياسية وبسط مراقبتها على الأفكار والمعلومات والحد من حرية الرأي والتعبير والصحافة. [30]

المبحث الثاني: الجوائح كتهديدات شديدة الفتك بأمن الناس وسبل عيشهم (جائحة كورونا covid-19، نموذجا)

شكلت الجوائح عبر التاريخ، أكبر تهديد للأمن الإنساني، فقد أودت بحياة مئات الملايين من الناس حول العالم، وأبانت عن هشاشة الأمن الصحي العالمي. فقد كشف فيروس كورونا المستجد(covid-19) عن ثغرة كبيرة في نظم الرصد والتنبؤ والتصدي للطوارئ الصحية العمومية، وعن ضعف التأهب للجوئح والأوبئة، مما تسبب في إحداث خسائر بشرية واقتصادية كبيرة .

ووفقا لتقرير صادر عن منظمة التعاون الإسلامي، فإن فيروس كورونا المستجد(covid-19)، قد أرغم العالم بأسره على مواجهة أحد أكثر وأصعب التحديات في التاريخ المعاصر، و" أنه سيكون من الخطأ الجسيم وصف هذا التحدي بالأزمة الصحية فقط، فهو أزمة إنسانية واسعة النطاق، تفضي إلى بؤس ومعاناة البشرية جمعاء وتدفع برفاهها الاقتصادي والاجتماعي إلى حافة الانهيار . [31]

وحول زيادة عدد التهديدات الناشئة عن الجوائح، يشير تقرير للمنظمة العالمية للصحة، أن ما يقارب 40 مرضا، لم تكن معروفة قبل الجيل السابق، وأن ما يزيد عن 1100 حدث وبائي على المستوى العالمي، قد تم التحقق منه خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 من قبل المنظمة العالمية الصحة. [32]

وفيما يلي رصد لأهم الجوائح التي اجتاحت العالم، والأشد فتكا بالبشرية، بما فيها جائحة كورونا (covid-19) وتداعياتها على الأمن الإنساني:

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 2250-2272 .

المطلب الأول: الجوائح الأشد فتكا بالبشرية خلال الفترة 1331 م - 2019 م

نقدم فيما يلي لمحة تاريخية عن أبرز الجوائح التي اجتاحت العالم – باعتبارها أهم وأبرز التهديدات التي شكلت تحديا للأمن الإنساني– بما خلفته من خسائر بشرية معتبرة، ونركز على آخر الجوائح التي ظهرت في نهاية عام 2019، بسبب تفشي جائحة كورونا ، وتداعياتها على مكونات الأمن الإنساني :

الفرع الأول: أهم الجوائح التي اجتاحت العالم خلال الفترة 1331- 2009 م: خلال الفترة الممتدة بين القرن الرابع عشر الميلادي والقرن الواحد والعشرين، تفشت عبر العالم، العديد من الجوائح، أسفرت عن تسجيل مئات الملايين من الضحايا، والجدول رقم 1 أدناه يلخص بالأرقام أهم الجوائح التي اجتاحت العالم، خلال الفترة الممتدة بين 1331 و 2009 م، والتي بلغت خسائرها البشرية ما مجموعه: **182.483.000 وفاة** .[33]

والقراءة التحليلية لهذه الجوائح والأرقام المرعبة التي خلفتها في الأرواح، تفيد أن حجم الخسائر البشرية التي تسفر عنها الجوائح أكبر من تلك التي تخلفها الحروب العالمية الأشد فتكا ودمارا . ومقارنة بسيطة بين ضحايا الجوائح وضحايا الحربين العالميتين الأولى والثانية، تبرز على سبيل المثال، أن عدد من لقوا حتفهم، جراء الموت الأسود، الذي وقع خلال الفترة الممتدة بين 1331 و 1353م، والأنفلونزا الاسبانية التي وقعت خلال الفترة الممتدة بين 1918 و 1920، تقدر بـ **175.000.000 وفاة** .

هذا الرقم المهول يمثل ما يقارب ضعفي من لقوا حتفهم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية والمقدر بـ **83.000.000** قتيل، من المدنيين والعسكريين (28 مليون في الحرب العالمية الأولى) و (55 مليون في الحرب العالمية الثانية).[34]

الجدول رقم 1

نوع الجائحة	بدايتها	نهايتها	عدد الوفيات
الموت الأسود	1331	1353	75.000.000
الطاعون الايطالي	1623	1632	280.000
طاعون اشبيلية الكبير	1647	1652	2.000.000
طاعون لندن الكبير	1665	1666	100.000
طاعون مارسيليا الكبير	1720	1722	100.000

جائحة الكوليرا الاولى	1816	1826	100.000
جائحة الكوليرا الثانية	1829	1851	100.000
جائحة الكوليرا الروسية	1852	1860	1.000.000
جائحة الانفلونزا العالمية	1889	1890	1.000.000
جائحة الكوليرا السادسة	1899	1923	800.000
جائحة التهاب الدماغ	1915	1926	1.500.000
الانفلونزا الاسبانية	1918	1920	100.000.000
الانفلونزا الاسيوية	1957	1958	200.000
انفلونزا هونغ كونغ	1968	1969	100.000
انفلونزا الخنازير H1N1	2009	2010	203.000

المصدر : مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2020

الفرع الثاني: آخر الجوائح التي ظهرت في نهاية عام 2019 : بالرغم من التطور العلمي والتكنولوجي والتعاون الدولي في مجال رصد ومكافحة انتشار الأوبئة والجوائح، وبالرغم مما تتوفر عليه المنظومات العالمية للصحة من إمكانيات مادية وبشرية، إلا أن العالم وقف عاجزا عن التصدي لفيروس كورونا المستجد COVID 19، الذي ظهر بداية في مدينة "ووهان" Wuhan الصينية في 29 ديسمبر 2019، والذي سرعان ما انتشر عبر العالم، بداية من مارس 2020 [35]. وما رافقه من تدابير وإجراءات للحد من سرعة تفشيه والتقليل من خسائره البشرية والاقتصادية. وبالرغم من توصل العلماء في وقت قياسي للقاحات مضادة لهذا الفيروس الخطير، إلا أنه خلف خلال سنتين من ظهوره، عددا كبيرا من الإصابات والوفيات،عبر كافة بلدان العالم، تقدر بـ **278.866.214 إصابة**، أسفرت عن **وفاة 5.392.020 شخص**. وكانت له تداعيات بالغة الشدة على أبرز مكونات الأمن الإنساني، كما سنرى في المطلب الثاني.[36]

وحسب علماء الأوبئة فإن نوع الفيروسات المصطلح عليها بـ كورونا Corona، قد " اكتشفت في الستينيات من القرن الماضي، وأول الفيروسات المكتشفة، كانت فيروس التهاب القصبات المُعدي في الدجاج، وفيروسان من جوف الأنف، لمرضى مصابين بالزكام، سميا فيروس كورونا البشري **E229** وفيروس كورونا البشري **OC43** . منذ ذلك الحين اكتشف العلماء العديد من الفيروسات المنتسبة لنفس العائلة، نذكر منها فيروس كورونا **سارس** 2003، فيروس كورونا البشري **NL63** سنة 2004، فيروس

كورونا البشري**HKU1** سنة 2005، فيروس كورونا **ميرس** سنة2012 وفيروس كورونا المستجد **nCoV2019** . والقاسم المشترك بين كل هذه الفيروسات أنها حيوانية المصدر، ذلك أنها تنتقل من الحيوان إلى الإنسان، محدثة عدوى حادة في جهازه التنفسي مصحوبة بعلامات للعدوى كالحمى والسعال وصعوبة التنفس، التي تغدو في بعض الأحيان التهابا رئويا حادا بإمكانه أن يؤدي إلى الفشل الكلوي والوفاة " .[37]

وقد بررت المنظمة العالمية للصحة، قرارها بتصنيف فيروس كورونا المستجد COVID 19 إلى جائحة عالمية، بالسرعة الكبيرة التي يتفشى بها هذا الفيروس على المستوى العالمي، والقلق من قصور النهج المتبع من قبل بعض الدول ولاسيما في مجال الإرادة السياسية للسيطرة على تفشيه. [38]

والجدول رقم 2 أدناه، يعكس بالأرقام حجم الخسائر البشرية في الدول العشر الأكثر تضررا بهذه الجائحة، من حيث عدد الوفيات والإصابات خلال الفترة الممتدة من 29 ديسمبر 2019 تاريخ الإعلان عن اكتشاف فيروس كورونا COVID 19، و25 ديسمبر 2021، أي بعد سنتين من ظهور هذا الفيروس.[39]

الجدول رقم 2

ترتيب	الدول	عدد الوفيات	عدد الإصابات
01	الولايات المتحدة الأمريكية	816.362	51.962.787
02	البرازيل	618.655	22.234.623
03	الهند	479.133	34.772.626
04	المكسيك	298.508	3.943.764
05	روسيا	296.268	10.164.951
06	البيرو	202.242	2.271.549
07	بريطانيا	148.324	11.958.841
08	اندونيسيا	144.047	4.261.412
09	إيطاليا	136.386	5.567.644
10	إيران	131.306	6.181.784

المصدر: موقع قناة روسيا اليوم https://arabic.rt.com/world نقلا عن جامعة جونز هوبكنز الأمريكية

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا COVID 19 على الأمن الإنساني

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 2250-2272 .

كان للانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد COVID-19، والتدابير الصارمة والسريعة التي اعتمدتها كافة الدول، لحماية أرواح الناس والتصدي لانتشاره والحد من تفاقم الخسائر البشرية، والمتمثلة في الإغلاق الشامل للحدود الدولية، وتقليص النشاط الاقتصادي والمجتمعي،والحد من حركة النقل والتنقل بين مختلف المناطق والمدن، وتعطيل عجلة الاقتصاد، تداعيات بالغة الأثر على الأمن الإنساني .

فقد تسببت هذه الجائحة، في خسائر بملايين الإصابات والوفيات عبر العالم وتسببت التدابير المتخذة للتصدي لها، في إلحاق الضرر بملايين العمال، الذين فقدوا مناصب شغلهم ومصادر دخلهم. فكانت معاناة الناس بليغة. وهو ما سنبرزه في هذا المطلب الذي نركز فيه على استعراض مكونات الأمن الإنساني الأكثر تأثرا بشدة و حدة هذه الجائحة، وتلك التي كان تأثرها أقل نسبيا، مقارنة بالأولى.

الفرع الأول : مكونات الأمن الإنساني الأكثر تأثرا بجائحة كورونا COVID-19 : هناك ثلاثة مكونات للأمن الإنساني من أصل سبعة كانت أكثر تأثرا بجائحة كورونا، ويتعلق الأمر بالأمن الصحي ، الأمن الاقتصادي و الأمن الغذائي ، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا/ الأمـن الصحي: يتمثل الأمن الصحي العمومي العالمي وفقا لما استقرت عليه المنظمة العالمية للصحة، في تلك " الأنشطة اللازمة، سواء أكانت استباقية أم كانت تمثل رد فعل، للإقلال إلى أدنى حد من التعرض لأحداث حادة في مجال الصحة العمومية، تجعل الصحة الجماعية للسكان عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية عرضة للخطر". [40]

وبناء عليه يمكن الاستنتاج من أن الأمن الصحي العمومي العالمي لا يخص الأمراض المُعدية فقط ولكن يشمل كل المخاطر الجديدة التي تهدد الصحة وتكون لها آثار عابرة للحدود الدولية.[41] وأن المفهوم، يشمل كل الأنشطة التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية، بشكل استباقي أو كرد فعل، للوقاية والحد من المخاطر المُحدقة بالصحة العامة للسكان عبر العالم .

إن مسألة الاهتمام بالأمن الصحي العمومي أصبحت ضرورة حيوية لاستمرارية الجنس البشري وأمنه وسلامته الصحية، ذلك أن الأمن الصحي هو أساس أمن الإنسان وحماية الناس من الأمراض المُعدية والوقاية منها . [42]

وترجع المنظمة العالمية للصحة المشاكل الأساسية للأمن الصحي، إلى أسباب تقليدية تتمثل في ضعف الاستثمار في خدمات الصحة العمومية و النقص في ترصد ومكافحة الأمراض، والإخفاق في إدارة المخاطر البيئية المتربصة بالصحة. وتضيف لها مشكلا جديدا يتمثل في تغير المناخ الذي من شأنه أن يُصعب أمن الصحة العمومية العالمي[43] . وقد خلص تقرير الأمن الصحي العالمي إلى أنه : " لا يوجد بلد مستعد تماما للأوبئة أو الجوائح، ولكل بلد فجوات ينبغي معالجتها ". [44]

ويتضح مما سبق أن كافة دول العالم، بما فيها تلك الأكثر استعدادا وجاهزية لمواجهة الأوبئة والتنبؤ بها، بالنظر لإمكانياتها اللوجيستية، العلمية، التكنولوجية، المالية والبشرية، قد أخفقت في الوقاية من جائحة كورونا COVID-19 والحيلولة دون انتشارها والحد من تداعياتها وخسائرها البشرية، مما يؤشر على أن الأمن الصحي العالمي، لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل جل دول العالم، مقارنة بما يحظى به الأمن العسكري من اهتمام وأولوية وإنفاق غير محدود .

وقد دفعت جائحة كورونا ملايين الناس عبر العالم للإنفاق من مالهم الخاص للوقاية والعلاج من هذه الجائحة، لاسيما في البلدان النامية التي عادة ما يدفعون فيها على الرعاية الصحية – حتى قبل الجائحة – أكثر من نصف تريليون دولار، مما يتسبب في مصاعب وأعباء مالية لأزيد من 900 مليون شخص، ومن شأنه أن يؤدي إلى سقوط أكثر من 90 مليون شخص في براثين الفقر المدقع سنويا .[45]

ثانيا / الأمن الاقتصادي: ساهمت تدابير الإغلاق العام لمناحي الحياة الاقتصادية، لمواجهة خطر تفشي جائحة كورونا، في تعطل النشاط في العديد من القطاعات الحيوية كالنقل والسياحة والتجارة، وتعرضت منشآت الأعمال والوظائف، لاسيما المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية لضغوط شديدة، اضطرتها إلى تقليص ساعات العمل والأجور والاستغناء عن عدد كبير من العمال مما ألحق بالغ الضرر بمصادر العيش، لملايين الناس عبر العالم . وأثرت هذه التدابير لاسيما خلال سنة 2020، على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا، خاصة اولئك الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم، مما يشكل انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المدقع في جيل كامل.[46]

ثالثا / الأمـن الغذائي: شهد العالم تراجعا كبيرا في الإمدادات بالمواد الغذائية، بسبب الانكماش الاقتصادي وتراجع حركة التجارة الدولية، جراء سياسات الإغلاق التي اعتمدتها جل الدول، بداية من شهر مارس من عام 2020 . مما كان له بالغ الأثر على الأسعار التي عرفت ارتفاعا كبيرا، فاقم من قدرت الناس على تأمين حاجياتهم الغذائية الصحية .

ووفقا لتقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة F.A.O، فقد أثرت " حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين بشكل أساسي على النظم الغذائية من خلال ما تخلفه من آثار سلبية، على إمكانية حصول الأشخاص على الأغذية، بما في ذلك قدرتهم على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحيحة، نظرا إلى أنها تؤدي إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الأجور والمداخيل. وهذا هو الحال، بغض النظر عما إذا كان يُعزى إلى تقلبات الأسواق أو حروب تجارية أو اضطرابات سياسية أو جائحة عالمية مثل كوفيد19 " .[47]

وبالنظر لأهمية الأمن الغذائي، باعتباره أحد المكونات الرئيسية للأمن الإنساني، فإن الناس جميعا يرغبون في بلوغ نمط غذائي صحي. غير أن الناس ليسوا متساوين من حيث المقدرة المالية في تأمين غذاء صحي، ذلك أن كلفة النمط الغذائي تزيد كلما زادت جودته .

وحسب وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة F.A.O، فإن هناك ثلاثة أنماط غذائية مرجعية : نمط غذائي **" كاف من حيث الطاقة الغذائية** "، نمط غذائي " **ملائم من حيث المُغذيات** " ونمط غذائي " **صحي** " . وفي المتوسط فإن كلفة هذا الأخير أي النمط الغذائي الصحي، هي الأعلى بنسبة 60 % من كلفة النمط الغذائي الثاني، أي النمط الغذائي الملائم من حيث المغذيات، وأعلى بحوالي خمسة أضعاف كلفة النمط الغذائي الأول، أي النمط الغذائي الذي يُلبي فقط الحد الأدنى من الاحتياجات من الطاقة الغذائية، وهو الغذاء الذي يعتمد أساسا على النشويات .[48]

ولعل من أبرز تداعيات جائحة كورونا في مجال الأمن الغذائي، أنها أفضت إلى عجز عدد معتبر من الأشخاص، عن تحمل كلفة النمط الغذائي الصحي، نتيجة تضخم أسعار استهلاك المنتجات الغذائية خلال سنتي 2020 و2021، وفقدان ملايين الناس للمداخيل والأجور التي اعتادوا الحصول عليها قبل الجائحة، جراء الآثار الاقتصادية الناجمة عن التفشي السريع لجائحة كورونا والتدابير المتخذة لاحتوائها.وعلى سبيل المثال، فقد بلغت أسعار استهلاك الأغذية عبر العالم في بداية ديسمبر 2020، أعلى مستوياتها مقارنة بالسنوات الست الأخيرة، واستمرت في الارتفاع في الربع الأول من عام2021 .[49]

الفرع الثاني: مكونات الأمن الإنساني الأقل تأثرا بجائحة كورونا COVID-19 : نبرز فيما يلي مكونات الأمن الإنساني، التي كان تأثرها بجائحة كورونا أقل نسبيا، مقارنة بالمكونات الأخرى المشار إليها أعلاه :

أولا / الأمن البيئي: ساهمت الاحتياطات والتدابير الصارمة والشاملة المتخذة على أوسع نطاق، عبر كافة بلدان العالم والتي كانت تستهدف بالأساس الحد من تفشي جائحة كورونا، والتصدي لتداعياتها، باعتماد سياسة الإغلاق الشامل، والحد من النشاط البشري، في تراجع النشاط الاقتصادي والاجتماعي بتراجع كبير في النشاط الصناعي وحركة الطيران والمركبات الميكانيكية، مما أدى إلى خفض مستويات التلوث والانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، وساهم في بروز مؤشرات ايجابية لصالح البيئة والأمن البيئي.

وفي هذا السياق، أظهرت صورة التقطتها وكالة الأبحاث الفضائية الأمريكية NASA ، في شهر فبراير 2020، عن تحسن كبير في نوعية الهواء بالصين بسبب إجراءات الحجر الصحي التي اتخذتها السلطات العمومية الصينية لاسيما بمدينة **ووهان**، مصدر هذه الجائحة. ولاحظت وكالة NASA أن عملية

الإغلاق الشامل، قد ساهمت في خفض نسبة معتبرة من الانبعاثات الغازية التي عادة ما تخلفها المصانع وحركة النقل بكافة الوسائل الميكانيكية، لاسيما غاز ثاني أوكسيد الكربون و أوكسيد النيتروجين. فقد تم رصد انخفاض ثاني أوكسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة في الهواء بنسبة تتراوح بين 25 و 40 % خلال فترة الإغلاق الأشد صرامة .[50]

والجدير بالملاحظة أن هذا الأمر يكاد ينطبق على كافة البلدان عبر العالم، لاسيما البلدان والمناطق المعروفة بكثافتها الديمغرافية ونشاطها الصناعي كالهند والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. فعلى سبيل المثال انخفضت انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون بالهند بـ 15 % خلال شهر مارس 2020 وبنحو 30 % خلال شهر أبريل 2020، نتيجة إجراءات الإغلاق المفاجئ، الذي أدى إلى تراجع كبير في الطلب على الطاقة لاسيما الأحفورية منها. وفي أوروبا انخفض تلوث الهواء بأوكسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة، بنسبة تتراوح بين 10 و 37 % .[51]

ثانيا / الأمن السياسي: يبدو أن الأمن السياسي، كان أقل تأثرا بتداعيات جائحة كورونا، باستثناء وجود تضييق في بعض البلدان على الحريات، لاسيما حرية النقل والتنقل وحرية الرأي والتعبير والصحافة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بنقد التدابير الحكومية والحد من حرية التناول بحرية لموضوع جائحة كورونا، ومدى صلاحية اللقاحات وآثارها المحتملة ومسألة تداول المعلومات الخاصة بعدد الإصابات والوفيات، والتي يبدو أنها كانت تُسير بطريقة مركزية مما حدا بالبعض إلى التشكيك في دقة وصدقية الأرقام التي تعلن عنها السلطات الرسمية في الدولة .

ثالثا / الأمن الشخصي: يبدو أن التدابير التي اتخذتها الحكومات عبر دول العالم، للحد من جائحة كورونا، قد كان لها تأثير على الجوانب المتعلقة بالحريات الشخصية للإنسان أكثر من الجوانب المتعلقة بكيانه المادي، مقارنة بتداعيات التقييد الاضطراري للحريات العامة من قبل السلطات العمومية، والتي كانت تستهدف بالأساس التقليل إلى أدنى مستوى ممكن من الخسائر البشرية، جراء هذا الفيروس سريع العدوى .

هذه التدابير التي وُجهَت في بعض البلدان لاسيما الغربية، برفض صريح أو ضمني من قبل العديد من الأشخاص. ونَظر إليها البعض على أنها إجراءات مبالغ فيها، تعمد الحكومات على استغلالها للتضييق على الحريات، مما يشكل انتهاكا سافرا لحقوقهم الأساسية.

وفي هذا السياق نشير إلى خروج مئات الآلاف من الأشخاص في العديد من الدول الأوروبية في مسيرات ومظاهرات رافضة لهذه التدابير والقيود المفروضة للحد من انتشار الجائحة .[52]

ويبدو أن الأمن الشخصي للغالبية العظمى من البشر، لم يتأثر بفيروس كورونا المستجد، بشكل مباشر بقدر ما تأثر بتلك التدابير الحكومية الصارمة التي مست الحريات الفردية والجماعية بشكل أدى إلى الشعور بوجود تضييق مبالغ فيه على العديد من الحريات الأساسية لاسيما في السنة الموالية لظهور هذا الفيروس، أي 2020 ، نذكر منها حرية التنقل وحرية التظاهر وحرية التجمع والاجتماع .

رابعا / الأمن المجتمعي: قد يكون من الصعوبة بمكان، الجزم بوجود تداعيات واضحة وشاملة لكل المجتمعات، ناتجة بالأساس عن التدابير التي اتخذتها السلطات الصحية، بغية الوقاية من تفشي جائحة كورونا، ومع ذلك يمكن القول أن التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة هذه الجائحة، والمتمثلة في اعتماد سياسة الحجر المنزلي وإغلاق المدارس والحد من حركة النقل والتنقل وتقليص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والطقوس الدينية والثقافية والاجتماعية، قد ساهمت في إحداث أثرين أساسيين على الأمن المجتمعي تم رصدهما في العديد من البلدان الإسلامية المعروفة بخصوصياتها في مجال العلاقات الاجتماعية والأسرية، أحدهما ايجابي وقد كان في صالح الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، التي أتيحت لأفرادها فرصة غير مسبوقة باجتماع شملها، من خلال تواجد الأبناء والآباء والأمهات في البيوت لفترة زمنية أطول، لاسيما خلال الأشهر الأولى لانتشار الجائحة بدءا من شهر مارس 2020، وهي الفرصة التي لم تكن متاحة للكثير من الأسر قبل ظهور فيروس كورونا المستجد .

وبالمقابل ساهمت سياسة الحجر المنزلي واحتياطات الوقاية من انتقال عدوى فيروس كورونا، والحملات الإعلامية الموجهة لأفراد المجتمع، بضرورة التباعد الجسدي، في ظهور فجوة كبيرة بين الناس وجفاء في العلاقات الإنسانية وتغير بارز في أنماط السلوك الاجتماعي، وهي من أبرز الآثار السلبية لدعوات التباعد التي فرضتها السلطات الصحية، والتي ألحت على التقيد بها والامتثال لها، إما من خلال حظر التجمعات أو الحد منها عبر الفضاءات العامة لاسيما المدارس والحدائق والملاعب ودور العبادات والمحافل الدينية الكبرى كالحج والعمرة وغيرها من المناسبات المجتمعية .

وقد لوحظ أن الدعوات إلى التباعد عادة ما يتم إذاعتها عبر وسائل الإعلام المختلفة، بصيغة غير مناسبة لغويا، حيث كانت العبارة المتكررة كالآتي " **ضرورة الالتزام بالتباعد الاجتماعي** "، وإن كان المقصود منها أن يتباعد الناس جسديا، إلا أن هناك من التزم بظاهر النص، مما ساهم في توسيع الفجوة في التواصل الاجتماعي المباشر، و كان له بالغ الأثر في تعميق الجفاء وقطع الصلات أو تقليصها بين الأرحام والعزوف عن لقاء الأهل والأصدقاء والخلان .

ووفقا لتقرير صادر عن منظمة التعاون الإسلامي، فقد تم رصد عدد من الظواهر، التي وإن كانت معروفة قبل ظهور فيروس كورونا المستجد، إلا أن تكرارها وارتفاع معدلاتها، قد تزايد في ظل تفشي هذه

الجائحة. ويتعلق الأمر بكثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لعقد الملتقيات والمؤتمرات الافتراضية المصورة، بعد أن كانت تعقد قبل تفشي الوباء حضوريا، بالإضافة إلى اللجوء المتزايد لاستخدام الهاتف ولاسيما الهواتف الذكية، للتواصل بين الأهل والأصدقاء، وتنظيم محادثات ولقاءات افتراضية عبر الفيديو، وهو الأمر الذي لم يكن مألوفا قبل الجائحة. وعلى الصعيد الأسري تم رصد ارتفاع ملحوظ في معدلات طلب فك الرابطة الأسرية بين الأزواج، لاسيما في البلدان التي تم فيها تمديد فترة الإغلاق الشامل والتطبيق القسري لتدابير الحجر المنزلي . علما أن هذه الظاهرة، قد شملت كافة بلدان العالم بما فيها بلدان منظمة التعاون الإسلامي .

وفي هذا السياق كشف التقرير، عن تسجيل زيادة تقدر بأربعة أضعاف في طلبات الطلاق في تركيا، خلال الأشهر الثلاثة الأولى لاعتماد سياسات الإغلاق والحجر المنزلي، وفق ما كشف عنه محامون أتراك، ومن جهتهم لاحظ محامون بإمارة دبي، ارتفاع في طلبات الطلاق بأكثر من 30% . وتعود أسباب تنامي هذه الظاهرة، حسب التقرير إلى العزل القسري والبقاء في المنزل لوقت أطول وزيادة الضغوط المنزلية، نتيجة التزامات العمل والأسرة والعنف، وإساءة المعاملة، فضلا عن الضغوط الاقتصادية التي ألقت بأعبائها على الأسرة عموما والأطفال بشكل خاص باعتبارهم أكبر ضحايا انفصال الأبوين[53] .

الخاتمة : نخلص في خاتمة هذا البحث، إلى استعراض أهم النتائج التي تم التوصل إليها في سياق معالجة إشكالية تداعيات الجوائح الأشد فتكا على أمن الناس وسبل عيشهم، وعلى رأسها جائحة كورونا التي اجتاحت كافة بلدان العالم في نهاية شهر ديسمبر 2019، والتي تشكل أكبر تهديد للأمن الإنساني (أولا).

وعلى ضوء هذه التحديات، التي كانت شدتها متباينة على مكونات الأمن الإنساني، نقترح جملة من الاقتراحات، للمساهمة في الوقاية من التهديدات الحرجة وتعزيز الأمن الإنساني، الذي يستهدف صون الجوهر الحيوي للبشر وحمايتهم وتمكينهم (ثانيا) :

أولا / نتائج البحث :

- تعد الجوائح عبر التاريخ أكبر تهديد لأمن الناس وسبل عيشهم ، فقد خلفت الجوائح خلال الفترة الممتدة بين 1331 و 2009 م، وفاة 182.483.000 شخص. وهو رقم يُمثل ما يقارب ضعفي من لقوا حتفهم في الحربين العالميتين الأولى والثانية والمقدر بـ 83.000.000 قتيل.

- خلفت جائحة كورونا COVID -19 ،التي اجتاحت العالم بدءا من نهاية ديسمبر 2019 ، خسائر معتبرة، على الصعيدين البشري والاقتصادي، فقد بلغت الخسائر البشرية خلال سنتي 2020 و 2021 ما مجموعه 278.866.214 إصابة و 5.392.020 وفاة .

– كشف فيروس كورونا المستجد عن هشاشة الأمن الصحي العالمي. فحتى البلدان التطورة في المجال الصحي والأكثر استعدادا وتأهبا للأوبئة والجوائح، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن في من منأى منها بل كانت أشد تضررا .

– لم تكن التدابير الحكومية المتخذة للتصدي لتفشي فيروس كورونا المستجد، لاسيما سياسات الإغلاق الشامل، أقل وطأة عن تلك التداعيات التي ألحقتها الجائحة بالناس ، فقد كانت تداعياتها كبيرة على ملايين الأشخاص الذين فقدوا مصادر رزقهم وسبل عيشهم .

– أكثر مكونات الأمن الإنساني تأثرا بتداعيات جائحة كورونا COVID-19 هي : الأمن الصحي ، الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي ، وأقلها تأثرا هي : الأمن البيئي ، الأمن الشخصي ، الأمن السياسي والأمن المجتمعي .

ثانيا / اقتراحات الباحث :

– أهمية التأهب والرصد المبكر للأوبئة والجوائح والتعاون الدولي للوقاية منها والحد من تفشيها والاستثمار في الأمن الصحي العمومي للتقليل من خطرها .

– ضرورة الاستفادة من التجارب والقرارات الإدارية وسوء تقدير الآثار الاقتصادية في مجال تسيير أزمة تفشي جائحة كورونا، لاسيما قرارات الإغلاق الشامل، وآثارها الاجتماعية، تفاديا لتكرارها مستقبلا.

– ضرورة أن تولي الدول اهتماما بالغا بالأمن الإنساني، بنفس القدر الذي توليه لأمنها القومي والعسكري . فلا يمكن للدول أن تشعر بالأمن ومواطنيها يعانون ويشعرون بأن أمنهم الشخصي، الصحي، الاقتصادي، الغذائي، البيئي، السياسي والمجتمعي، معرض لتهديدات تفشي الجوائح وغيرها من الأزمات الاقتصادية والمناخية .

هوامش البحث :

[1] – تقرير لجنة أمن الإنسان المعنون : " أمن الإنسان الآن : حماية الناس وتمكينهم " ، الصادر عن الأمم المتحدة عام 2003 – ص : 4

[2] – الجوائح ، مفردها جائحة Pandemic ، وهي : " وباء ينتشر بشكل واسع، ويجتاح عدة دول أو قارات، ويصيب عددا كبيرا من الناس. " لمزيد من المعلومات، انظر معجم مصطلحات كوفيد – 19 (انجليزي – فرنسي – عربي) من إعداد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – مكتب تنسيق التعريب – الرباط – المغرب 2020

[3]- أول تناول لمفهوم الأمن الإنساني كان في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لعام 1994 - انظر لمزيد من المعلومات : Rapport mondial sur le développement humain 1994

[4] – تقرير لجنة أمن الإنسان المرجع السابق – ص : 4

[5] - المذكرة الإرشادية المحورية الخامسة للتقارير الوطنية حول التنمية البشرية المعنونة : إطار أمن الإنسان والتقارير الوطنية حول التنمية
البشرية – الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة – ص 4

[6] – خديجة عرفة محمد أمين –الامن الإنساني " المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية– الرياض السعودية – الطبعة الأولى 2009 – ص: 118

[7] – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 10 سبتمبر 2012 – الفقرة الثالثة – رمز القرار: A/RES /66/290

[8] - نفس المرجع– ص 2

[9] – المذكرة الإرشادية المحورية الخامسة للتقارير الوطنية حول التنمية البشرية– المرجع السابق – ص 5

[10] – تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول المقدم للامين العام للامم المتحدة من قبل رئيسي اللجنة – ص 5

[11] – تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة قرار الجمعية العامة 291/64 المتعلق بالأمن البشري– رمز التقرير :A/66/763–ص6

[12] – انظر تقريري الجمعية العامة للأمم المتحدة : التقرير رمز:A/64/701– ص 9 – والتقرير رمز :A/66/763 – ص 8

[13]- Rapport mondial sur le développement humain 1994 - op-cit - p36

[14]-Ibid. - p 31

[15] - المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948

[16] – المادة 1/9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966

[17] – العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966

[18] – تقرير لجنة أمن الإنسان – المرجع السابق – ص 96 و 97

[19]-Sécurité alimentaire - note d'orientation no2 juin 2006- FAO - P 1

[20] – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 18 ديسمبر 2008 ، المتعلق بالحق في الغذاء– رمز القرار: RES /63/183 A/ ص 3 و 4

[21] – نفس المرجع – ص 3

[22] – الحق في المياه – صحيفة الوقائع رقم 35 الصادرة عن مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج نحو مستقبل حضري أفضل ONU HABITAT – ص 9

[23] – تقرير الأمم المتحدة لتنمية المياه في العالم لعام 2016 المعنون : الموارد المائية وفرص العمل – ص 5

[24]-Michel Frederick – La sécurité environnementale éléments de définition- http//id.erudit.org/id érudit/703239ar- p758 - date de consultation:14/2/9021

[25] – تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان– رمز التقرير : A/HRC/10/61 – ص: 4

[26] – تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتضمن دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة – رمز التقرير: A/HRC/19/34 بتاريخ 12/16/ 2011 – ص : 5

[27] – محي الدين يعقوب أبو الهول – مقال تحت عنوان : الأمن الاقتصادي في القران الكريم – 2011 – منشور على الموقع : www.jamaa.net/books – تاريخ الاطلاع : 2021/07/20

[28]-Rapport mondial sur le développement humain 1994- op-cit - p26

[29]- Ibid - p33

[30]- Ibid - p 34

[31] - التقرير الصادر عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ، موسوم بـ" الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات – ص V

[32]– التقرير الخاص بالصحة في العالم 2007 المعنون : " مستقبل أكثر أمنا ، أمن الصحة العمومية في القرن الحادي والعشرين "

[33] – الجوائح وتداعياتها الاقتصادية المطولة – مجلة التمويل والتنمية لعام 2020 الصادرة عن صندوق النقد الدولي

[34] – هذه الإحصائيات مشار إليها عند: عبد الوهاب الكيلاني – موسوعة السياسة – الجزء الثاني – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 1981 – ص 198– 204

[35] – بتاريخ 11 مارس 2020 ، أعلنت المنظمة العالمية للصحة أن فيروس كورونا المستجد - COVID 19 قد تحول إلى جائحة عالمية – معجم مصطلحات كوفيد – 19 – المرجع السابق .

[36]– بيانات منقولة عن جامعة جونز هوبكنز الأمريكية منشورة عبر الموقع الالكتروني لقناة روسيا اليوم https://arabic.rt.com/world
تاريخ الاطلاع : 2021/12/25

[37] - معجم مصطلحات كوفيد – 19 (انجليزي – فرنسي – عربي) – مرجع سابق – ص 6

[38] - بلعسل بنت نبي ياسمين– عمروش الحسين – تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي – مجلة المشكاة في الاقتصاد ، التنمية والقانون – المجلد 5 العدد 12 – السنة 2020 – ص 167

[39]- الموقع الالكتروني لقناة روسيا اليوم https://arabic.rt.com/world – المرجع السابق - تاريخ الاطلاع : 2021/12/25

[40] - التقرير الخاص بالصحة في العالم 2007 – المرجع السابق

[41]- تقرير صادر عن المنظمة العالمية للصحة معنون:"الأمن الصحي العالمي التحديات والفرص،مع التركيز بشكل خاص على اللوائح الصحية الدولية (2005)

[42]- محمد عبيدي – التأهب للأوبئة والاستثمار في الأمن الصحي – مقال منشور في كتاب جماعي معنون : " التجربة الجزائرية في التعامل مع جائحة كورونا " – الجزء الأول – مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الاغواط – الجزائر – الطبعة الأولى- 2020 - ص 170

[43]- تقرير المنظمة العالمية للصحة بمناسبة يوم الصحة العالمي 2008 المعنون:حماية الصحة من تغير المناخ– ص:16

44- The GHS INDEX(Global Health Security Index) Report 2019, issued by JOHNS HOPKINS BLOOMBERG SCHOOL of PUBLIC HEALTH Center for Health security - NTI (Nuclear threat initiative) BUILDING A SAFER WORLD

[45] – انظر لمزيد من التفاصيل مدونة مجموعة البنك الدولي – استعراض حصاد عام 2020 : تأثير كورونا المستجد في 12 شكلا بيانيا على الرابط التالي : https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan

[46] – مدونة مجموعة البنك الدولي –المرجع السابق

[47]– تقرير وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام 2021 ، المعنون " حالة الأمن الغذائي في العالم – ص XVIII

[48] - نفس المرجع – ص 25

[49] – نفس المرجع – ص 29

[50]– انظر لمزيد من التفاصيل مقال منشور عبر الموقع الالكتروني https://www.dw.com/ar/ ، معنون بـ " كورونا جائحة قاتلة، بتأثيرات إيجابية لم تكن في الحسبان/55220183-a

[51] – نفس المرجع

[52] - مقال صحفي مؤرخ في 21 نوفمبر 2021 ، منشور في الموقع الالكتروني لقناة BBC، معنون : " فيروس كورونا : مظاهرات في دول أوروبية ضد إجراءات مكافحة الوباء " – https://www.bbc.com/arabic/world-59315070

[53]- التقرير الصادر عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ، مرجع سابق – ص 44 وما بعدها .